



تحيين التشريعات الفدرالية السويسرية

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
مبادرة الحكامة الرشيدة من أجل التنمية بالبلدان العربية
عمّان، 29-30.04.2008
س

دجون كريستوف غايسر
محام
المكتب الفدرالي للعدل

سويسرا – 3003 بيرن

jean-christophe.geiser@bj.admin.ch



تصميم العرض

1. نشر التشريعات الفدرالية السويسرية
2. بعض العناصر الكمية
3. مشروع تحيين التشريعات الفدرالية السويسرية
4. مشاريع مماثلة على مستوى الكانتونات (دويلات الاتحاد السويسري)
5. حين متى القيام بتحيين مادي؟



نشر التشريعات الفدرالية السويسرية

تملك الكنفدرالية، في المجال التشريعي، ثلاثة أجهزة رسمية رئيسة للنشر:

- الجريدة الفدرالية (Bundesblatt)
- المجموعة الرسمية للقوانين الفدرالية (RO)
- المجموعة الممنظمة للقانون الفدرالي (RS)
- وبناء على طور الإجراء أو طبعة القانون التشريعي، سيتم نشر المشروع أو النص التشريعي إما في واحد من المنشورات أو في المنشورات الثلاث كلها تباعا .

وإلى جانب النسخة المطبوعة، توجد نسخة إلكترونية متاحة على الإنترنت.



النشر في الجريدة الفدرالية (Bundesblatt)

أساسا:

- مشاريع القوانين ومشاريع الأحكام الدستورية وكذا الرسائل التي تعدها الحكومة
- مشاريع القوانين ومشاريع الأحكام الدستورية وكذا التقارير التي تعدها الهيئات البرلمانية
- القوانين التي تبناها البرلمان
- تعديلات الدستور الفدرالي التي تبناها البرلمان
- القرارات الوزارية الاتحادية المصادقة على المعاهدات الدولية موضوع الاستفتاء



النشر في المجموعة الرسمية (RO) I

- نشر كل النصوص المعيارية قبل دخولها حيز التنفيذ
- النشر في ترتيب زمني
- نشر له قوة إلزامية مع أثر سلبي



النشر في المجموعة الرسمية (RO) II

أساساً:

- الأحكام الدستورية
- القوانين الفدرالية
- أوامر الحكومة
- النصوص المعيارية الأخرى الصادرة عن السلطات الاتحادية ومنظمات أو أشخاص القانون العام أو الخاص
- المرسومات الوزارية الاتحادية موضوع الاستفتاء
- المراسيم الوزارية الاتحادية المصادقة على معاهدات دولية
- المعاهدات الدولية موضوع الاستفتاء أو الخاضعة للاستفتاء
- المعاهدات الدولية الأخرى التي تتضمن قواعد القانون أو تلك التي ترخص بسنها.



المجموعة الممنظمة (RS)

- المجموعة الممنظمة هي تشكيلة موحدة ومرتبة حسب المواضيع للنصوص المعيارية المنشورة في المجموعة الرسمية والداخلية حيز التنفيذ.
- ليس للمجموعة الممنظمة، بخلاف المجموعة الرسمية، القوة الإلزامية والأثر السلبي، إلا أنها أداة عمل ثمينة.
- قد يفصل بين نشر نص تشريعي في المجموعة الرسمية وبين نشره في المجموعة الممنظمة بضعة شهور. ولهذا السبب، لا تكون المجموعة الممنظمة أبداً "محيئة" بالكامل.
- إلا أن النسخ الإلكترونية للمجموعة الرسمية والمجموعة الممنظمة تحين (تحدّث) كل أسبوع.
- تضم المجموعة الممنظمة (RS) جزئين: القانون الداخلي والقانون الدولي



الجزء الداخلي من المجموعة الممنظمة (RS):

الترتيب حسب المواد:

- 1 الدولة – الشعب – السلطات
- 2 القانون الخاص – المسطرة المدنية – التنفيذ
- 3 القانون الجنائي – المسطرة الجنائية – التنفيذ
- 4 المدرسة – العلم – الثقافة
- 5 الدفاع الوطني
- 6 المالية
- 7 الأشغال العمومية – الطاقة – النقل والمواصلات
- 8 الصحة – الشغل – الضمان الاجتماعي
- 9 الاقتصاد – التعاون الفني



الجزء الدولي من المجموعة الممنظمة (RS):

الترتيب حسب المواد:

<u>القانون الدولي العام</u>	0.1
<u>القانون الخاص – المسطرة المدنية – التنفيذ</u>	0.2
<u>القانون الجنائي – التعاضد</u>	0.3
<u>المدرسة – العلم – الثقافة</u>	0.4
<u>الحرب والحياد</u>	0.5
<u>المالية</u>	0.6
<u>الأشغال العمومية – الطاقة – النقل والمواصلات</u>	0.7
<u>الصحة – الشغل – الضمان الاجتماعي</u>	0.8
<u>الاقتصاد – التعاون الفني</u>	0.9



الترتيب حسب المواضيع في المجموعة الممنظمة (RS): مثال

3 القانون الجنائي – المسطرة الجنائية – التنفيذ

القانون الجنائي العادي	31
القانون الجنائي السويسري	311
القانون الجنائي السويسري لـ 21 دجنبر 1937	311.0
الأمر المؤرخ في 19 شتنبر 2006 المتعلق بالقانون الجنائي والقانون العسكري	311.01
القانون الفدرالي المنظم للوضعية الجنائية للقاصرين (لقانون الجنائي للقاصرين)	311.1
مساعدة ضحايا المخالفات	311.2
312.5←	
312.51←	
تقاسم القيم المالية المصادرة	311.312
312.4←	
تبييض الأموال	311.955
955.0←	
955.23←	
المسطرة الجنائية	312
القانون الفدرالي المؤرخ في 15 يونيو 1934 الخاص بالقانون الجنائي	312.0
الأمر المؤرخ في 22 أكتوبر 2003 بشأن صوائر المسطرة الجنائية الفدرالية	312.025



النصوص المعيارية الواردة في المجموعة (بيان بتاريخ 10.09.2007)

العدد	نوع النص
2	النص الخاضع لاستفتاء إجباري
340	النص الخاضع لاستفتاء اختياري
13	قرارات البرلمان
40	قرار فدرالي بسيط (نص سنه البرلمان)
971	أمر حكومي
396	أمر سنه قسم (وزارة)
124	أمر سنه مكتب فدرالي
52	نص صادر عن مؤسسة مستقلة
1685	نص قانون دولي ثنائي
801	نص قانون دولي متعدد الأطراف
113	نصوص أخرى
4537	المجموع

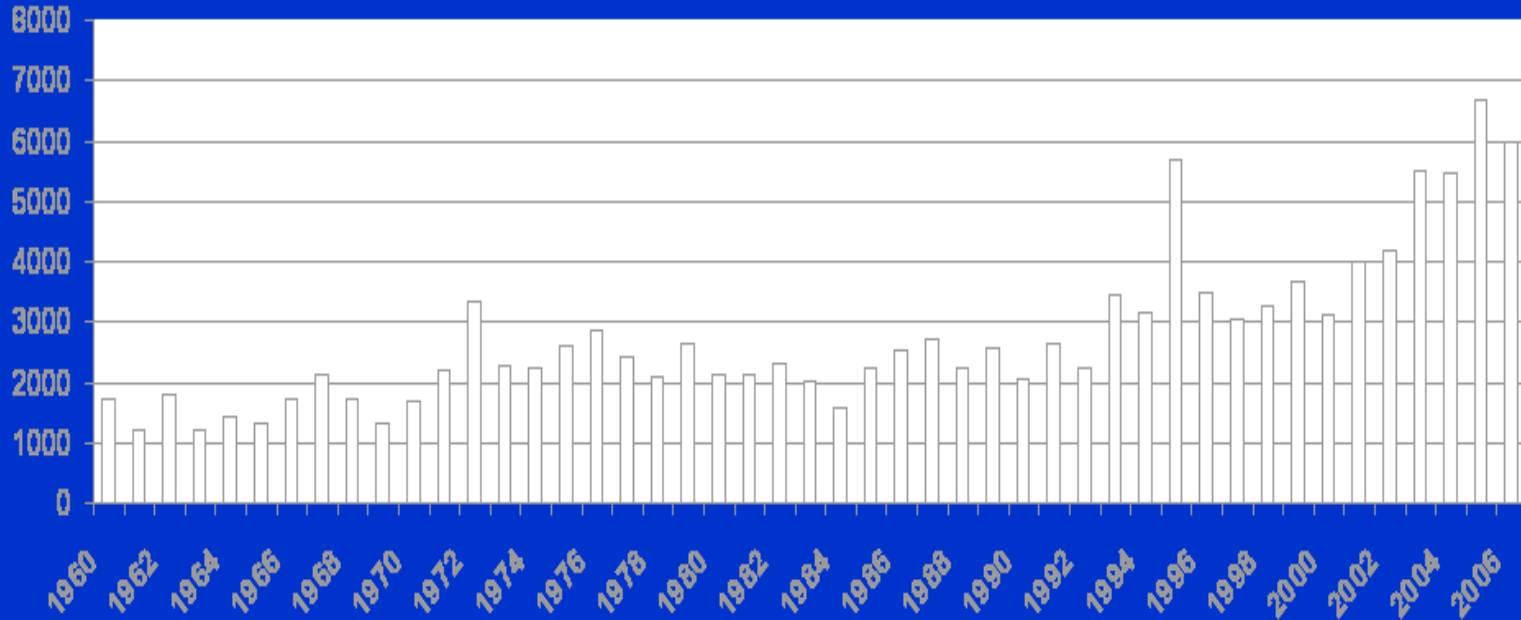


عدد صفحات المجموعة الممنظمة للقانون الفدرالي (بيان بتاريخ 10.09.2007)

العدد الإجمالي للصفحات		عدد الصفحات المحينة	التاريخ
القانون الدولي	القانون الوطني		
	19.155		دجنبر 1990
	19.336		دجنبر 1991
	19.568		دجنبر 1992
		3.780	01.09.2000
		3.396	01.11.2001
		3.516	01.12.2002
		4.160	01.12.2003
28368	25.590	3.470	01.12.2004
29229	25.958	5.092	01.12.2005
30214	26.990	5.966	01.12.2006
30800	27.688	7.710	01.09.2007

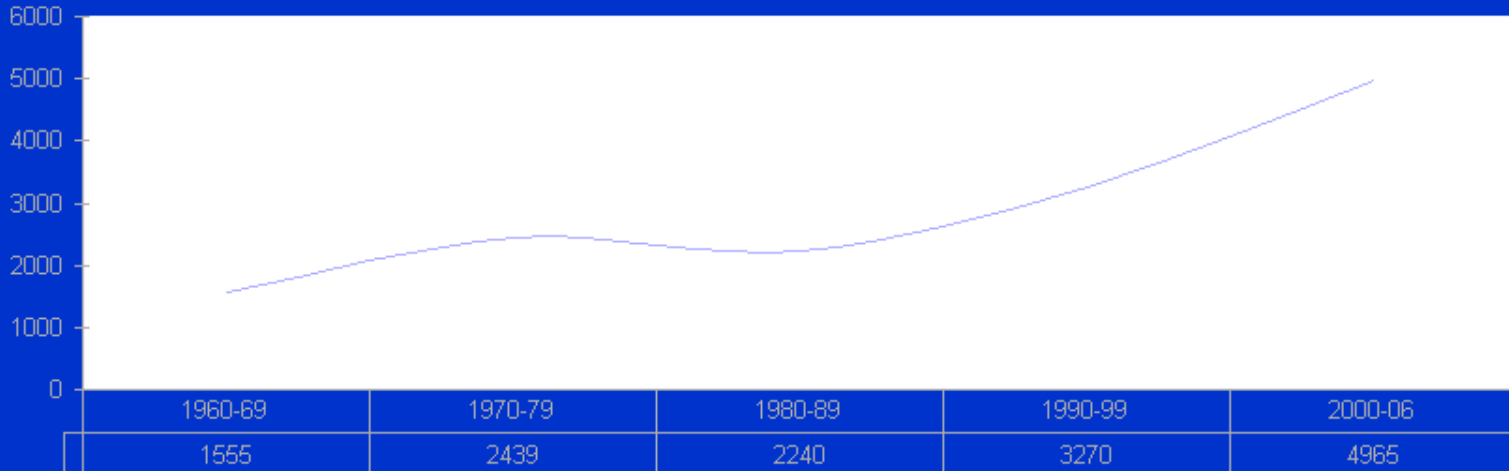


عدد الصفحات المنشورة سنويا في المجموعة الرسمية للقانون الفدرالى





تطور عدد الصفحات المنشورة في المجموعة الرسمية للقانون الفدرالي





مشروع التحيين الشكلي للقانون الفدرالي



مفهوم التحيين الشكلي

- الأصل: في عام 2005، يكلف البرلمان الحكومة بفحص كافة القوانين والأوامر
- الهدف: إزالة القوانين البائدة واختصار النصوص القائمة وتيسير جمع النصوص التشريعية وتجنب التكرار (الأفقي والعمودي) والتناقض.
- النطاق :
 - النصوص المنشورة في جزء القانون الداخلي من المجموعة الممنظمة
 - المعاهدات الدوائية الثنائية (حتى تلك غير المنشورة في المجموعة الممنظمة) التي كانت لها مدة محدودة أو التي كان موضوعها مشروعا محددًا ينتهي في أجل.



سير المشروع

- وضع المشروع تحت مسؤولية المستشارية الفدرالية (القيادة العليا للحكومة)
- نهج عملي لتفادي ضياع وقت العمل.
- أجري الفحص بناء على قائمة مراقبة موحدة، على أساس المجموعة الممنظمة.
- العاملون في مجموع مكاتب الإدارة الفدرالية هم الذين حددوا المقتضيات التي يتعين إلغاؤها أو تعديلها.
- سُجّلت النتائج على مستند إلكتروني وفق مخطط دقيق.
- وقدمت الحكومة، بشأن القرارات الصادرة عن البرلمان، مشروع قانون ورسالة إلى البرلمان في 22 غشت 2007. والمشروع هو حالياً قيد المناقشة في البرلمان.



نتائج مشروع التحيين الشكلي

القوانين والقرارات الفدرالية (النصوص الصادرة عن البرلمان):

- يمكن إلغاء 31 نصا
- وعلاوة على ذلك، يمكن إلغاء أو تعديل 145 بندا في 55 نصا.

أوامر الحكومة أو الوزارات:

- يمكن إلغاء 168 نصا بالكامل
- وعلاوة على ذلك، يمكن إلغاء 214 بندا في 106 نصوص.

يمكن للقرارات الفدرالية المصادقة على الاتفاقات الدولية، التي نشر بعضها في المجموعة الممنظمة، أن تحذف من هذه الأخيرة دون أن تلغى بالمرّة. فيخفف بذلك الجزء الخاص بالقانون الداخلي من المجموعة الممنظمة من 38 نصا إضافيا.

وإجمالا، يمكن حذف 237 نصا (أي نحو 11 بالمائة) من الألفي نص تقريبا المكونة للجزء الخاص بالقانون الداخلي من المجموعة الممنظمة والتي تمت مراجعتها، وتعديل 161 منها (أي نحو 8 بالمائة).